

قد يحقق الأغلبية.. الإطار يفتح باب البرلمان امام بدلاء الصديين



يستعد مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية يوم الخميس المقبل (23 حزيران 2022)، لمناقشة آخر التطورات الأمنية والسياسية في العراق وتعد هي الجلسة الأولى التي ستعقد منذ انتهاء الفصل التشريعي الأول إضافة الى استقالة أعضاء الكتلة الصدرية من البرلمان.

وبحسب مصدر برلماني، فإن "الجلسة الاستثنائية ستعقد بناء على طلب مقدم من 50 نائبا الى هيئة رئاسة البرلمان"، مبينا ان "الجلسة كان من المفترض ان تكون طارئة حول القصف التركي للمناطق العراقية".

ومن المرجح ان يؤدي النواب الجدد البدلاء عن الكتلة الصدرية اليمين الدستوري في البرلمان بناء على دعوة من هيئة الرئاسة بينما لا يزال المشهد السياسي ينتظر حلولا للانسداد الذي يعرقل تشكيل الحكومة الجديدة وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

اقناع الصدر او حل البرلمان

وبينما يتحرك الاطار التنسيقي لجمع القوى السياسية من اجل تشكيل الحكومة تدعو بعض القوى الأخرى الى محاولة اقناع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للعدول عن قرار الانسحاب من البرلمان والمشاركة في تشكيل الحكومة.

وقال رئيس حراك الجيل الجديد، شاسوار عبد الواحد، اليوم الثلاثاء (21 حزيران 2022)، على ضرورة دعوة زعيم تيار الصدري مقتدى الصدر للعدول عن قرار الانسحاب، مشيرا الى ان العملية السياسية بدونهم ستكون غير متكاملة

وقال عبد الواحد في تغريدة عبر تويتر، إن "أية عملية سياسية في العراق من دون الصدر لن تكون متكاملة، وغيابه سيؤثر عليها بشكل كبير
واضاف "لذلك نرى أن الطريق الأفضل هو دعوة الصدر للعدول عن قرار الانسحاب، وعودة نواب كتلته إلى مجلس النواب، أو الذهاب نحو حلّ" المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة".

حكومة تفشل بعد التشكيل

ويرجح مراقبون للشأن السياسي ان تفشل أي حكومة يشكلها الاطار التنسيقي من دون مشاركة او موافقة التيار الصدري الذي يمتلك قوة شعبية تستطيع اسقاط أي حكومة بالضغط في الشارع.
ويقول أستاذ العلوم السياسية طارق الزبيدي في حديثه لـ "المطلع"، ان "في المرحلة المقبلة سوف تشهد انتخابات مبكرة خلال سنة تقريبا و تكون بمطالبة شعبية من قبل جمهور التيار الصدري".
ويضيف الزبيدي ان "الاطار التنسيقي سيحاول تشكيل حكومة ولكن اما يفشل او يشكل حكومة تفشل خلال ستة أشهر"، مبينا ان "الاطار ستكون امامه عقبة انتخاب رئيس الجمهورية".
وتابع ان "اختيار رئيس الجمهورية يتطلب توافق البيت الكردي"، موضحا ان "الاطار يواجه صعوبة كبيرة في كسب الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جانبه لتشكيل الحكومة الجديدة".
وبحسب التصريحات الصادرة عن نواب وسياسيين فان الحزب الديمقراطي قد يفرض شروطا صعبة على الاطار منها تطبيق المادة 140 من الدستور وتشريع قانون النفط والغاز إضافة الى رفع نسبة إقليم كردستان من قانون الموازنة العامة وتخصيماتها المالية.

لا توجد انتخابات مبكرة

في المقابل، يستبعد الباحث في الشأن السياسي علي الصاحب إمكانية إجراء أي انتخابات مبكرة خلال الفترة المقبلة، بينما يشير إلى إمكانية ولادة حكومة جديدة لكن بحالة عصيرة. وقال الصاحب في تصريح لـ "المطلع"، إنه "لا توجد انتخابات مبكرة ستجري في الفترة المقبلة"، مضيفاً أن "هناك حراك قوي يفوقه الإطار التنسيقي لانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة المقبلة". وادّعى أن "هذا الحراك بدأه الإطار مع القوى الكردية والسنية لتحقيق نصاب الثلثين في البرلمان ومن الممكن أن يحقق الإطار ذلك مع قرب صعود نواب جدد إلى البرلمان في الجلسة المقبلة بدلاء عن نواب الكتلة الصدرية المستقلين".

وتابع أنه "من المتوقع أن ينجح الإطار التنسيقي في كسب نواب رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر إلى صفوفه"، لافتاً إلى أن "الإطار ينتظر اليوم توحيد صفوف البيت الكردي بين الحزبين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني".

وأوضح أنه "في حال اتفق الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني على مرشح تسوية لمنصب رئاسة الجمهورية فإن الإطار سيتمكن من تحقيق نصاب البرلمان وتمرير رئيس الجمهورية والحكومة في سلة واحدة".

وأكد أن "مشهد العملية السياسية الحالي يحتمل ولادة عسيرة للحكومة الجديدة"، متابعا أن "رئيس الوزراء المقبل قد يحظى بقبول الصدرين والسنة والكرد". وأشار إلى "استطاعة الإطار التنسيقي أن يشكل حكومة قوية لكن شرط حصوله على قبول القوى الخارجية الإقليمية أو الدولية وإن لا تستفز الحكومة المقبلة التيار الصدري".

وعمق شكل الحكومة التي كان من المفترض تشكيلها بعد الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الأول 2021، الخلاف بين التيار الصدري والإطار التنسيقي حيث كان الصدر يتمسك بتشكيل حكومة أغلبية وطنية "لا شرقية ولا غربية"، بينما يريد الإطار تشكيل حكومة توافقية وهو ما أدى إلى الانسداد السياسي منذ أكثر من 7 أشهر.